((تقييم تجربة المشاركة الأجنبية في عينة من المصارف العراقية الخاصة))

الست آمـال هاشـم مطلك

أ.م.د حمـزة فائـق وهيـب الزبيدي
جامعـة بغـداد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية

المستخلص :

تشهد الساحة الدولية تطورات اقتصادية وتكنولوجية جعلت العالم سوقاً واحداً . مما زاد من مجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين . وأصبح السوق يضم دولاً وحكومات ومنظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة تسعى كلها لتوحيد سلوك اللعبة والتعامل واقتناص الفرص ومواجهة التهديدات في اطار إزالة القيود بكل إشكالها وأُفرزت هذه الأحداث مجموعة من التطورات ومن ضمنها تنامي موجة ألإندماجات والمشاركات التي تعد من بدائل الاستثمار .ومن هنا تم السماح للمصارف الأجنبية في الدخول للعراق والإسها م جنباً الى جنب في العمل مع المصارف العراقية الخاصة بهدف تطوير البيئة المصرفية العراقية واكتساب الخبرة لمواكبة هذا التطور .لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على هذا النوع من الإستثمار الأجنبي في العراق من خلال ما يسمى بالمشاركة الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة . التي تعد تجربة جديدة تمر بها هذه المصارف والوقوف على أثر هذه التجربة في تلك المصارف في تحسين أدائها وما حققته تلك المشاركات لهذه المصارف من زيادة في رؤوس أموالها و زيادة الودائع والإرباح وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة والمكانة المتميزة للمصرف المشارك سواء في داخل العراق أم خارجه نتيجة تلك المشاركة فضلاً عن إمكانية التوسع والتطوير لتلك المصارف وقدرتها على مواجهة منافسة المصارف الأخرى دولياً وعالمياً . و خلص البحث الى جملة من التوصيات لتعزيز هذه التجربة من خلال معالجة بعض السلبيات التي رافقتها .

Abstract :

The international field has witnessed economical and technological developments which made the world one market . this increased the competence among the international dealers . the market, thus comprises states, governments, international organizations, and giant economic blocs which all seek to unify the behavior of the game by dealing and seizing the opportunities and facing the threats which concern deregulation in all its forms .This led to a number of developments including the increasing number of mergers and posts which are considered investment alternatives. In the light of changes taking place in Iraq and the extension of what is happening thus foreign banks were allowed to enter Iraq and to contribute together to work with Iraqi private banks in order to develop the Iraqi banking environment and gain experience to keep pace with this development. So this study intends to identify this type of foreign investment in Iraq through the so-called foreign participation in the capital of Iraqi private banks, which is a new experience with these banks and pinpoints the impact of this experience on those banks in improving their performance and achievements dne to the increase in capital and an increase in deposits, profits and an improvement in the quality of services provided and the excellent reputation of the bank co-whether inside or outside Iraq as a result of such participation as well as the possibility of expansion and development of these banks and their ability to face competition from other banks internationally and globally. The research found a number of recommendations to enhance this experience by addressing some of the negatives that accompanied it.

مقدمة

إنَّ قانون المصارف الجديد رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ أجاز تأسيس مصارف أجنبية أو فروع ومكاتب لهذه المصارف، ولم يورد أي قيد على تأسيسها في العراق من الناحي تين المبدئية والقانون ية ومعاملتها كغيرها من المصارف المحلية، كما هو الشأن مثلا في تحديد رأس المال المطلوب للعمل . إذ نصت الفقرة (١) من المادة الرابعة من القانون على انه يتطلب تأسيس

مصرف في العراق بما في ذلك الفروع الثانوية التي تعود غالب او كامل ملكيتها لمصرف أجنبي أو شركة مصر فية قابضة إصدار ترخيص مصرفي مسبق من البنك المركزي العراقي، كذلك بالنسبة لإنشاء فرع او مكتب تمثيل لمصرف أجنبي في العراق، كما يتطلب أن يحتفظ الفرع الثانوي للمصرف الأجنبي بمبلغ (٥٠) خمسين مليار دينار من رأس المال، ولا تفرض قيود حول المجال الذي سيتم فيه استثمار رأس المال.

وأخذ الإستثمار الأجنبي طريقه في القطاع المصرفي العراقي من خلال اشتراك رأس المال الأجنبي في رؤوس أموال بعض المصارف العراقية العاملة في البلد بنسب كبيرة بلغت أكثر من ٨٠% في بعضها مثل (مصرف ا لإئتمان العراقي) وبنسب متفاوتة في مصارف عراقية أخرى مث ل مصرف دار السلام والمصرف التجاري العراقي وغيرها.

وإذ إنَّ هذه التجربة بأبعادها الحالية جديدة على القطاع المصرفي العراقي ، لذا يقتضي الأمر إجراء الدراسات والبحوث العلمية لتسليط الأضواء عليها وتقديمها من خلال دراسة نتائجها خلال السنوات الماضية وتقييم اثره ا في اداء المصارف العراقية الخاصة لتقديم التوصيات .

ومن هنا وجد انه من المهم دراسة و تقييم موضوع المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث بياناً للمنهجية المتمثلة في تحديد مشكلة البحث وهدفه وأهميته و الفرضية التي قام عليها فضلاً عن عينة البحث ومصادر ، كما سيبين هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث.

وسيتم التعرف على ذلك كله من خلال :

المطلب الأول : منهجية البحث .

المطلب الثاني : دراسات سابقة .

المطلب الأول :منهجية البحث

سيتم في هذا الم طلب تحديد مشكلة البحث والهدف الذي قام عليه فضلاً عن أهميته والفرضية التي تسعى الباحثة الى إثباتها وعينة البحث ومصادر جمع المعلومات . وذلك من خلال التعرف على :

أولا : مشكلة البحث :

إنَّ التوجهات الـعالمية المعاصرة نحو التكتلات الاقتصادية تعدُّ ضرورة ملحة لمواجهة المنافسة العالمية و اكتساب مقومات التنافس و البقاء في الأسواق إذ تظهر الحاجة إلى الشراكة الأجنبية للتخفيف من حدة المنافسة و استبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تعاونية، و هذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الآتية :

كيف يمكن الافادة من فرص الشراكة مع المؤسسات الأجنبية في تحسين أداء المصارف العراقية الخاصة ؟

ثانيا : أهداف البحث :

١ عرض الإطار الفكري و الطرائق التي تتم بها مشاركة الإستثمار الأجنبي في رؤوس أموال المصارف المحلية .

٢ -التعرف على الضوابط والمحددات المعمول بها في العراق بشأن المشاركة الأجنبية في المصارف المحلية .

٣ تقييم المشاركة الأجنبية وتقييم أثرها على أداء المصارف عينة البحث .

ثالثا : أهمية البحث :

تناول البحث موضوعاً حيوياً معاصراً وهو (المشاركة الأجنبية) الذي ظهر على الساحة المصرفية العراقية بعد تحول الإقتصاد العراقي من مرحلة التقييد الى مرحلة التحرر النقدي في ظل سياسات السوق المفتوحة .

وإنَّ هذه التجربة الجديدة بحاجة الى تحديد مدى تأثيرها بغية تقييمها والتعرف على أوجه الضعف والقوة فيها.

رابعا : فرضية البحث :

إنَّ مشاركة الإ ستثمار الأجنبي في رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة سيؤدي الى زيادة قدرتها على الإستثمار بجميع أنواعه ، كما يؤدي الى تحسين الأداء المالي للمصارف العراقية الخاصة .

خامسا : حدود البحث :

و تمثلت بالحدود الزمانية والمكانية للبحث .

– تمثلت الحدود الزمنية بالمدة من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٧ قبل ظهور المشاركة وبعدها لمصرف بغداد ومن ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٨ لمصرف دار السلام للإستثمار .

– يتمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية السبعة الخاصة التي لديها شراكة مع مصارف أجنبية (عربية وغير عربية) وسيتم آختيار عينة تشمل أثنين من المصارف الخاصة في مجتمع الدراسة هما مصرف بغداد ومصرف دار السلام للإستثمار وكذلك المستثمرين لنفس المصرفين في سوق العراق للأوراق المالية والمدراء في البنك المركزي العراقي بأعتباره الجهة الرقابية المباشرة على تلك التجربة الجديدة.

سادساً : أساليب البحث الإحصائية Research Statistics Manner

استخدم الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية بما يتناسب وطبيعة البيانات المجمعة الملائمة لها وتم استخدام البرنامج (spss) لحساب المؤشرات الإحصائية الآتية :

أ النسبة المؤوية لمقارنة كميتين من النوع نفسه .

ب معامل الإرتباط البسيط (Simple correlation Coefficient) لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات

ت تحليل الإنحدار البسيط (Simple Regression analysis) لتحديد تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع .

ث معامل التحديد R^2 (Coefficient of determination) لتوضيح ما تفسره المتغيرات المستقلة (Xi) من تأثيرات قيم المتغير التابع (Yi).

ج اختبار (T-test) لتحديد كفاية المتغيرات المستقلة (XI) في التأثير على المتغير المعتمد (yi) من خلال رفض فرضية العدم (Ho) أو قبولها.

ح اختبار (F- test) لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (Xi) في المتغيرات المعتمدة (yi) فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة فإن ذلك يعني أن المتغيرات المستقلة (Xi) ذات اثر معنوي في المتغير المعتمد (yi) وبالعكس .

خ تحليل واختبار اثر المشاركة الأجنبية على المصارف العراقية الخاصة عن طريق التمييز باستخدام أسلوب المجموعتين المتطرفتين .

المطلب الثاني : دراسات سابقة

تمثل الدراسات السابقة جهداً علمياً وتراكماً معرفياً في مجال معين ، ولتأطير أبعاد مشكلة الدراسة الحالية من جهة ، ولتعزيز النواحي المعرفية من جهة أخرى أصبح لزاماً على الباحث أن يعزز ذلك بما تناولته الدراسات السابقة .

وندرج في أدناه أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع :-

أولا: دراسات عراقية وعربية :

١- دراسة عبد الوهاب ، صباح .

عنوان الدراسة	دور الإستثمار اللأجنبي في التنمية الاقتصادية مع التركيز على بنوك الاوفشور.
طبيعة الدراسة	دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف ، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، (٢٠٠٨) .
موضوع الدراسة	أكدت هذه الدراسة السماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية للبلدان النامية ، ومنها العربية ، بحيث أصبح له أهمية كبرى كونه أحد المحاور الرئيسة للنمو الاقتصادي في البلد ، ومن ثم فـإن طريقة استقطاب هذه الأموال وجذبها ، وما يشهده سوق رأس المال الأجنبي من تنافسية شديدة ، أجبر الدول على تقديم حوافز أفضل وضمانات من خلال مؤسسات متخصصة تفوق ما يمكن أن تقدمه دول أخرى تسعى وراء استقطاب رؤوس الأموال أيضاً . لذا يبقى الإستثمار الأجنبي من خلال هذه البنوك عاملاً مهماً في الاقتصاد العالمي حاضراً ومستقبلاً
استنتاجات الدراسة	أنَّ سوق رأس المال الأجنبي يشهد حالة تنافسية شديدة وأنَّ دخول رؤوس الأموال الأجنبية الى البلدان النامية من خلال الإستثمار الأجنبي له أهمية اقتصادية كبيرة

	للبلد كما آستنتجت بأنَّ الإستثمار المحلي ليس كافياً لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية . لذا عليها السعي الى الإستثمار الأجنبي.
توصيات الدراسة	على الدول النامية ان تقدم حوافز وضمانات أفضل مما تقدمه دول أخرى لغرض استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وان تعمل على إنشاء بيئة عمل صحية ومناسبة لغرض دخول هذه الأموال الى البلد وكذلك أوصت الباحثة بدخول الإستثمار الأجنبي من خلال بنوك الاوفشور باعتبارها عاملاً مهماً في الإقتصاد العالمي حاضراً ومستقبلاً .
التشابه مع الدراسة الحالية	إنَّ وجه الشبه في هذه الدراسة مع الدراسة الحالية هو الإ ستثمار الأجنبي سواء أكان مباشر أم غير مباشر وأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي .
الاختلاف عن الدراسة الحالية	أما وجه الاختلاف عن الدراسة الحالية هو الدراسة السابقة ركزت على بنوك الاوفشور يعّدها مصدراً من مصادر الإستثمار الأجنبي .

٢- دراسة بلعور ، سليمان

عنوان الدراسة	أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال .
طبيعة الدراسة	ماجستير بجامعة الجزائر للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .
موضوع الدراسة	تضمن الشراكة كبديل إستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية بتحديد مفهوم الإسترات يجية وأهم الخيارات الإستراتيجية الممكنة، مفهوم الشراكة و أشكالها، آثارها ونتائجها على المدى القريب والبعيد، كما تناول تحليل الوظيفة المالية وأهم المقاربات المستعملة في التحليل المالي .
استنتاجات الدراسة	أن للشراكة الأجنبية لها أثر كبير في الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر.
توصيات الدراسة	أن الشراكة الأجنبية تعدُّ بديلاً استراتيجياً للمؤسسة الاقتصادية وتأثيرها في الوضع

	المالي للمؤسسة الاقتصادية
التشابه مع الدراسة الحالية	كان وجه التشابه الوحيد هو أن الشراكة تعد توجهاً جديداً في الدول العر بية وعلى الدول التي تريد أن تواكب التطورات الحديثة أن تسمح لمؤسساتها بالمشاركة مع شركات أجنبية حتى تستطيع ان تطور قدراتها على مواجهة المنافسة في السوق .
الإختلاف عن الدراسة الحالية	إنَّ الإختلاف الأساس للدراسة السابقة مع الدراسة الحالية هو أن الدراسة السابقة لم تتطرق الى الشراكة في القطاع المصرفي إنما الى الشراكة في القطاع التجاري في البلد كون دراسته كانت تركز على مجمع صيدال في الجزائر

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الإستثمار الأجنبي في القطاع المالي وانواعه ودوره في القطاع المصرفي العراقي وتجربة المصارف العراقية المشتركة والمصارف العراقية الخاصة والمشتركة من خلال :

المطلب الأول : الإستثمار الأجنبي في القطاع المالي والقطاع المصرفي العراقي .

المطلب الثاني : المصارف العراقية الخاصة المشتركة .

المطلب الأول : الإستثمار الأجنبي في القطاع المالي والقطاع المصرفي العراقي .

ارتبط الاستثمار المالي تاريخياً بإنشاء الشركات المساهمة وتطورها وتوسع نشاطها ونمو عددها . وتعد أوربا منذ سبعة قرون مضت نقطة الانطلاق لهذا النوع من الإستثمار ، نظراً للتطور الصناعي والإقتصادي والتجاري الذي شهدته هذه الدول .

ويمكن تعريف الاستثمار المالي بأنه ((حصيلة امتلاك المستثمر (طبيعي أو معنوي) أدوات ملكية (الأسهم بأنواعها) أو أدوات مديونية (سندات بأنواعها) لتحقيق عائد في ظل مخاطر محسوبة)) [١].

---

١ أبو قحف ، عبد السلام ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مصدر سابق ص٢٢٧ وص٢٢٨.

ويمكن القول أنَّ أدوات الملكية أو الأدوات المالية أي الأسهم والسندات تمثل أصلاً ليس له قيمة بحد ذاتها إذ إنَّ قيمتها الإقتصادية تكم ن بالجهة المصدرة لهذه الأدوات ، ويقصد بذلك أنَّ قيمة السهم والسند تتحدد بقيمة المؤسسة المصدرة لها . فكلما كانت قادرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية كلما كان سعر السهم ذو قيمة عالية في السوق وبالعكس[١].

إنَّ الإستثمار الأجنبي غير المباشر أو في القطاع المالي يتركز في الأسواق المالية بتملك الجهات الأجنبية ، إفراداً وشركات الأسهم والسندات الخاصة والحكومية والتداول بها بهدف الربح [٢] .

ويلحظ أنَّ بعض المؤسسات المالية الدولية تعَدُ الإستثمار الأجنبي في القطاع المالي في حالة حيازته على نسبة من الأسهم في السوق المالي أقل من (١٠%)[٣] .

إنَّ الإستثمار في القطاع المالي يتميز بأسواقه الفعالة فهو يمثل مكاناً واسعاً لعموم المستثمرين ، وخاصة في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة ، كون أسواقها على درجة عالية من الكفاية والفاعلية وتتميز بالعمق والاتساع كما أن هذه الأسواق تشكل حلقة واسعة من مقومات اقتصادياتها .

أمَّا في سوق العراق للأوراق المالية فيبلغ عدد الشركات المدرجة في السوق على وفق التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠٠٨ . (٩٤) شركة مساهمة مقسمة قطاعيا الى (٢٠) شركة مصرفية و (٥) شركات تأمين و (٩) شركات استثمار مالي و (١٣) شركة خدمية و (٢٨) شركة صناعية و (١٠) شركات سياحية و (٩) زراعية وتم شطب إدراج شركتين هما لؤلؤة البصرة للنقل البحري والرافدين للمشروبات الغازية ، وبذلك أصبح عددها (٩٤) شركة مساهمة [٤].

---

١ -مبروك ، نزيه عبد المقصود ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، مصدر سابق ص ٤٨٧ ص٥٠٢ .

٢- التميمي، ارشد فؤاد و سلام . أسامة عزمي ، الاستثمار بالأوراق المالية أدارة وتحليل / دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة / الطبعة الأولى ٢٠٠٤ / ص٢٠ و ص٢١

٣- المهدي ،حافظ ، مقالة عن الاستثمار الأجنبي ، مجلة الحوار ، تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي ، العدد التاسع ، شباط لسنة ٢٠٠٧ ص٦

٤- التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠٠٨ .

اولاً : أنواع الإستثمار الأجنبي المالي

قبل الخوض في أنواع الإستثمارات المالية المتاحة لابد لنا أن نتعرف أولاً على الإستثمارات المالية والهدف منها وخصائصها ومن ثم أنواعها:

فالإستثمارات المالية : عبارة عن مجموع الإستثمارات في الأدوات المالية المتاحة في السوق المالي أي (الأسهم والسندات والأوراق المالية) وذلك بهدف اقتنائها لمدة معينة ، وعند آرتفاع أسعارها يتم بيعها لغرض الحصول على أرباح إضافية . أما الأوراق المالية (securities) (هي عبارة عن كوبونات تمثل حقوقاً ينتج منها حق مطالبة (right to claim) على وفق شروط تحدد في هذا الكوبون) . إنَّ الهدف من شراء الأصول المالية هو تحقيق أكبر عائد ممكن ، بأقل مخاطر ممكنة ومن ثم زيادة ثروة المستثمر[١].

إنَّ ما يحدث في السوق المالية (الثانوية) من عمليات بيع وشراء للأسهم والسندات لا يتعدى كونه عملية نقل ملكية الأصل المالي إذ يتخلى البائع عن ملكيته لذلك الأصل (السهم أو السند) مقابل الحصول على أصل آخر هو النقد الذي يعد أصلا حقيقياً والذي يتنازل عنه المشتري بالمقابل و يمكن القول أن ما يحصل هنا هو عملية تبادل لا تنشأ من خلالها أية منفعة اقتصادية إضافية أو قيمة اقتصادية مضافة للناتج القومي ، أي كل ما يحدث هو انتقال ملكية الأصل المالي من المالك الأصلي الى المالك الجديد وبرسوم أو عمولة تصرف مقابل هذه العملية ولا يضاف شيء الى مجموع ثروة البلد ، ولكن قد يؤدي الإستثمار بها من الأجانب الى انتقال ملكية جزء من مشاريع وشركات البلد الى أيدي الأجانب . أمَّا الإصدارات الجديدة للأسه م والسندات فإنها تحمل في ثناياها آستثماراً حقيقياً كونها تمول المشروعات الجديدة لأن ما تحصل عليه الشركة من الإصدارات الجديدة سيتم شراء أصول حقيقية جديدة للمشروع (آلات ، معدات ، بنايات) تسهم في خلق منفعة اقتصادية جديدة على شكل سلع وخدمات أي أن مفعول السهم أو السند ينتهي بانتهاء عملية بيع الإصدار في السوق الأولية .

أما ما يحدث من عملية بيع وشراء (تداول للأسهم والسندات) فهو الإستثمار المالي [٢].

١- آل شبيب ، دريد كامل ، الاستثمار والتحليل الاست ثماري ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة العربية ٢٠٠٩ ص ٥٠ وص٥١ .

٢- رمضان ، زياد ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٧ ص٣٩ وص٤٠ .

ويتصف الإستثمار المالي بالخصائص الآتية :-

١ هناك أماكن خاصة للتداول بهذا النوع من الاستثمار تسمى الأسواق المالية التي تتسم بدرجة عالية من الكفاية والتنظيم ، فهناك سوق أولي وثانوي وأحياناً سوق ثالث ورابع .
٢ تعطي لمالكها حق المطالبة بالفائدة أو الربح بما يستحقه عند استحقاق السند وعند التصفية للسهم .
٣ انخفاض تكاليف المتاجرة بها مقارنة مع الأدوات الاستثمارية الأخرى .
٤ وجود متخصصين من الوسطاء والسماسرة القادرين على إعطاء المشورة للمستثمر .
٥ سهولة تقيمها وآحتساب العوائد كونها تتصف بالتجانس من حيث قيمتها وثبات شروطها [١]

وتقسم الإستثمارات المالية الى ثلاث مجموعات :

١ المجموعة الأولى : الإستثمارات غير القابلة للتداول وهي :

الودائع لأجل (Time deposit) ، ودائع التوفير (Saving deposits) ، شهادات الإيداع غير القابلة للتداول (Certificates deposits) ، قروض فائض الاحتياطي الإلزامي (Surplus reserve requirement) ، اتفاقيات إعادة الش راء (Repurchase agreements) ، والسندات الإدخارية الحكومية (Saving bonds).

٢ المجموعة الثانية : الأدوات المتداولة في سوق النقد وتتكون من :

أوامر السحب القابلة للتداول (Negotiable orders of withdrawal) ، شهادة الإيداع القابلة للتداول (Negotiable certificates of deposit)، القبولات المصرفية (Bankers acceptances) ، الأوراق التجارية (Commercial papers)، قروض الدولار الأوربي (Eurod0llar loans) و اذونات الخزانة (Treasury bills).

١- الشواروة ، فيصل محمود ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الأسس النظرية والعملية ،دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ ،ص ٨٨

٣ المجموعة الثالثة : أدوات رأس الاستثمار المتداولة في سوق رأس المال كالأسهم العادية (Common stock) والأسهم الممتازة (Preferred stock) والسندات (Bonds) [١].

وهناك رأي آخر لا يختلف عن ما ذكرناه وهو أن الإستثمار في القطاع المالي سواء أكان داخلياً أم خارجياً يتنوع بتنوع مكونات هذا القطاع و هي :

١ الأسواق المالية .
٢ المؤسسات المالية .
٣ الأدوات المالية [٢] .

١- آل شبيب ، دريد كامل ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، مصدر سابق ص٥١وص٥٢

٢- باكير ، محمد مجد الدين ، محافظ الاستثمار أدارتها واستراتيجياتها ، شعاع للنشر والعلوم ،الطبعة ٢٠٠٨ ص٦١

شكل (١) مكونات الجهاز المصرفي العراقي (Banking System Structure)

المخطط : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان

جدول (١) يبين عدد المصارف الخاصة في العراق ورؤوس أموالها عند التأسيس ورؤوس أموالها الحالية وعدد فروعها

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس (مليون)	رأس المال الحالي (مليار)	عدد الفروع
١	بغداد	١٩٩٢/٥/٥	١٠٠	١٠٠	٢٤ ومكتب ١
٢	التجاري العراقي	١٩٩٢/٧/١٢	١٥٠	٦٠	١٠
٣	العراقي الإسلامي للإستثمار والتمويل	١٩٩٣/٣/١٤	١٢٦	٥١.١٩٢	٩
٤	الإستثمار العراقي	١٩٩٣/٩/٢٨	١٠٠	٥٠.٤	١٨
٥	البصرة الأهلي	١٩٩٣/١٠/٣٠	٢٠٠	٧٥	١٥
٦	الشرق الأوسط للإستثمار	١٩٩٣/٩/٢٨	٤٠٠	١٠٠	١٩
٧	المتحد للإستثمار	١٩٩٤/١١/٥	مليار	١٥٠	٦
٨	الأهلي العراقي	١٩٩٥/٤/٥	٤٠٠	٥٠	٥
٩	الأئتمان العراقي	١٩٩٨/١١/٦	٢٠٠	٨٥	١٣ و١ مكتب
١٠	الإقتصاد للإستثمار والتمويل	١٩٩٩/٧/١٠	٢٠٠	٧٦	١٧ و٣ مكتب
١١	بابل	١٩٩٩/٦/٨	٥٠٠	٥٠	٨
١٢	دار السلام للإستثمار	١٩٩٩/٤/٦	٢٠٠	٧٢	١٥ و١ مكتب
١٣	سومر التجاري	١٩٩٩/١١/٤	٤٠٠	٧٠	٦
١٤	الوركاء للإستثمار والتمويل	٢٠٠٠/١/١٣	٥٠٠	٧٥	٤٣ و٢مكتب داخل العراق و١ خارج العراق
١٥	الخليج التجاري	٢٠٠٠/٢/٧	٦٠٠	٥٠	١٤
١٦	إيلاف الإسلامي	٢٠٠١/٥/٢٩	غير مدرج في السوق	٥٠	٨
١٧	الموصل للتنمية والإستثمار	٢٠٠١/٢/٣	١٠٠٠	٥٠	١٣ و ٤ مكتب
١٨	الشمال للتنمية ولإستثمار	٢٠٠٤/٣/٩	٢٥٠٠	١٢٥	٦
١٩	الإتحاد العراقي	٢٠٠٤/٣/٩	غير مدرج في السوق	٥٠	٢
٢٠	كوردستان الدولي للإستثمار	٢٠٠٥/٥/٢٩	٥٠٠٠٠	١٠٠	٥
٢١	آشور الدولي للإستثمار	٢٠٠٥/٩/٢٢	٥٠٠٠٠	٦٦.٧	٤
٢٢	دجلة والفرات للتنمية والإستثمار	٢٠٠٥/١١/٢١	غير مدرج في السوق	٥٠	٢
٢٣	البلاد الإسلامي للإستثمار والتمويل	٢٠٠٥	غير مدرج في السوق	١٠٠	١١ و١ مكتب

٢٤	الوطني الإسلامي	٢٠٠٥/٦/٢٧	غير مدرج في السوق	٥٠	١
٢٥	عبر العراق	٢٠٠٦/١٢/٥	غير مدرج في السوق	٥٦,٥	٢ و١ مكتب صيرفة ضمن الفرع الرئيس
٢٦	المنصور للإستثمار	٢٠٠٦/٦/٢٠	غير مدرج في السوق	٧٥	٣ و١ مكتب
٢٧	التعاون الإقليمي الإسلامي للتنمية	٢٠٠٧/٣/٤	غير مدرج في السوق	١٠٠	٥
٢٨	الهدى	٢٠٠٨/١/١٤	غير مدرج في السوق	٢٥	٣
٢٩	المؤسسة العربية المصرفية	--------	----------	٨.٢٢٥	١
٣٠	بيبلوس اللبناني	--------	----------	٨.٤٧	صفر
٣١	الزراعي التركي	--------	----------	٨.٥٢٦	صفر
٣٢	بنك ملي إيران	٢٠٠٧	غير مدرج في السوق	٢٨.٦٦٣	١
٣٣	أميرا لد	٢٠٠٧/٣/١٤	غير مدرج في السوق	٥٠	٥
٣٤	جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	٢٠٠٨/٦/٣	غير مدرج في السوق[1]	١٠٠	١
٣٥	اربيل	--------	---------	١٠٠	---------
٣٦	انتركو نتننتال	--------	---------	٨.٣٧٩	---------
٣٧	بيروت والبلاد العربية	---------	----------	٨.٢٨٨	---------

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان /٢٠١٠ وسوق العراق للأوراق المالية / قسم العلاقات .

ثانياً : الإستثمار في المصارف العراقية الخاصة والمشاركة

١- الإستثمار في المصارف العراقية الخاصة

تبحث المصارف التجارية باستمرار عن الإستثمار الجيد للحصول على موارد مالية جيدة حالها حال المستثمرين الأفراد .

وليس من المستغرب أنَّ احتياجاتها تتغير وفق ما تقتضيه الظروف ، و المصرف الذي يواجه خسائر القروض الكبيرة وغير المتوقعة قد يلجأ للحصول على الأموال من الأوراق المالية ومصرف آخر قد يرغب في التحول بأعماله الى أدوات محفظة عالية الجودة بدلاً من منخفضة الجودة ، أو يلجأ الى تقصير آجال الإستحقاق عندما يتوقع أن يكون مستوى أسعار الفائدة في الارتفاع ، والتنفيذ الناجح يعتمد على استخدام المرونة المتأصلة في محفظة استثمارية لتغيير الاستراتيجيات[١] أو يلجأ الى الانفتاح على الإستثمار الأجنبي لزيادة رأسماله وتنويع نشاطاته بما يعود عليه بأرباح أكبر.

والملاحظ أنَّ الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي في العراق هو آتجاه إستثماري جديد فسح المجال للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في رؤوس الأموال العراقية من خلال شراء أسهم شركات قطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية في سنة ٢٠٠٩ وذلك بشراء حصة من أسهم هذه الشركات ، وهذه آستراتيجية جديدة للمستثمرين ككل سواء أكانوا أفراد أو شركات عراقية أو أجنبية.

إنَّ الإستثمار في سوق العراق للأوراق المالية بأسهم المصارف العراقية الخاصة كان م جزياً خلال سنة ٢٠٠٩ حتى للمستثمرين الذين لا يملكون أموالاً إنما اقترضوها من المصارف بنسب فوائد عالية ، ويرجع السبب في ذلك الى أن الزيادة في رؤوس أموال المصارف خلال عام ٢٠٠٨ حقق فعلاً آرتفاع ربحية السهم الواحد بما يزيد معدلها عن ٢٠% سنوياً [٢] .

1-Coch , timothy w. / bank management / printed in the United States of America 1988/ by the Dryden press, a division of holt, Rinehart and Winston, lnc /pag 369.

٢- محمد صالح الشماع / جدوى الاستثمار في أسهم المصارف العراقية الخاصة خلال السنة ٢٠٠٩ / رابطة المصارف العراقية / ٢٠٠٩ .

٢- الإستثمار في المصارف العراقية الخاصة المشاركة

على الرغم من أن قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ استثنى الإستثمار في قطاع المصارف والتأمين من أحكامه إلاَّ إنَّ الإستثمار في القطاع المصرفي يستمد سنده من المادة (٤/١/ط) من قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والمادة (٤/٦) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ .

واستنادا إلى القانونين السابقيين تم السماح لدخول سبعة فروع لمصارف أجنبية وكم ا مبين في الجدول رقم (٢) :

جدول (٢) أسماء المصارف العراقية الأهلية ورؤوس أموالها والجهات الأجنبية المشاركة معها ونسبة المشاركة .

ت	اسم المصرف العراقي	الجهة الأجنبية المشاركة	رأس المال / بالمليار	نسبة المشاركة
١	التجاري العراقي	البنك الأهلي المتحد / البحريني	٦٠	%٤٩
٢	دار السلام للإستثمار	HSBC	٧٢	%٧٠
٣	الإئتمان العراقي	الوطني الكويتي ومؤسسة التمويل الدولية	٨٥	%٧٥ %١٠
٤	الأهلي العراقي	بنك الصادرات والتمويل الأردني	٥٠	%٧٢
٥	بغداد	شركة العراق القابضة وبنك الخليج المتحد البحراني	١٠٠	%٤٥ %٤
٦	المنصور للإستثمار	بنك قطر الوطني	٧٥	%٢٣.٠٦
٧	التعاون الإقليمي للتنمية والإستثمار	المصرف الزراعي الإيراني / اقتصاد نوين الإيراني	١٠٠	%٢٠ %٥٣[١]

١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، بيانات عام ٢٠١٠

و تم ذكر عناوين ومقدار رؤوس أموال و تاريخ التأسيس وعدد الفروع في الجدول (١) للمصارف الخاصة في العراق جميعها سواء للمصارف العراقية أم الأجنبية كونها تعامل معاملة المصارف العراقية الخاصة .

وعالج المشرع العراقي الإجراءات الخاصة بالمصارف أو الفروع أو مكاتب التمثيل الأجنبية في العراق وذلك من خلال نص المادة (٤) من قانون المصارف النافذة وعلى الوجه الآتي :

١ – يتطلب تأسيس مصرف في العراق بما في ذلك الفروع الثانوية التي تعود غالب أو كامل ملكيتها لمصرف أجنبي أو شركة مصرفية قابضة وإصدار ترخيص مصرفي مسبق من البنك المركزي العراقي . ويتطلب إنشاء فرع أو مكتب تمثيل لمصرف أجنبي في العراق أصدرا تصريحاً مسبقاً من البنك المركزي العراقي . ويتطلب أن يحتفظ الفرع الثانوي للمصرف الأجنبي بـ ٥٠٠ مليار دينار من رأس المال ، ولا تفرض قيود حول المجال الذي سيتم فيه إستثمار رأس المال.

٢ – يعطي الترخيص أو الإجازة الممنوحة بموجب هذا القانون خطياً لمدة زمنية غير محددة ولا يجوز تحويله ، ويحدد الترخيص أو الإجازة أو مرفقاته الأحكام والشروط التي صدر بموجبها ويعد الامتثال للشروط المتعلقة جميعها بإصدار تصريح أو ترخيص مطلباً دائمياً ينطبق على الأشخاص المرخص لهم كافة ما لم يعدلها البنك المركزي العراقي بعد ذلك.

٣ – يجوز إصدار التراخيص فقط للشركات التي تأسست بشكل هيئة اعتبارية واستناداً للقوانين العراقية وسجلت وفقا لها وقد تعود ملكية غالبية أو كل مثيل لهذه الفروع الثانوية الى مصرف أجنبي أو شركة قابضة مصرفية ، وفي حالة الفرع الثانوي فيتم إصدار ترخيص فقط إذا كان المصرف الأم خاضعا لرقابة شاملة وموحدة من السلطات الرقابية في البلد الذي يقع فيه المركز الرئيس للمصرف الأم.

٤ – تصدر الإجازات لفروع المصارف الأجنبية فقط الخاضعة لرقابة شاملة وأسس موحدة من السلطة الرقابية في البلد الذي يقع فيه المركز الرئيس للمصرف الأجنبي .

٥ – تعامل الشركات التابعة وفروع المصارف التي تعود ملكيتها جزئياً أو كليا الى أشخاص أجانب بموجب قوانين العراق بطريقة لا تقل عن المستوى الذي تعامل بها المصارف المحلية ما لم ينص هذا القانون خلافاً لذلك.

٦ – يحق للشخص الأجنبي امتلاك أسهم في مصرف محلي قائم أو جديد ويخضع للمتطلبات المحددة في هذا القانون ولوائحه التنظيمية المعمول بها .

٧ – لا يحق للشخص الأجنبي امتلاك حيازة مؤهلة أو إدارة مصرف محلي ما لم يكن ذلك الشخص مصرفاً أجنبيا خاضعاً لرقابة شاملة وموحدة من السلطة الرقابية في البلد الذي يقع فيه المركز الرئيس للمصرف الأجنبي أو مصرف للتنمية متعدد الأطراف .

٨ – يحق للأجانب امتلاك مصارف أو أسهم في المصارف فقط إذا كانوا مصرفاً خاضعاً لرقابة موحدة من سلطة رقابية في بلد آخر [١].

واستناداً الى ما تقدم أصدر البنك المركزي العراقي التعليمات التفصيلية اللازمة للحصول على الترخيص لمصرف أجنبي لتأسيس كيان تابع أو فرع مصرف وآنطوت على الإجراءات الآتية :

١– لتأسيس كيان تابع لمصرف أجنبي أو فتح فرع لمصرف أجنبي في العراق يتعين الحصول على ترخيص من البنك المركزي العراقي .

٢– لا يجوز منح الترخيص أو إلاجازات إلا للمصارف الأجنبية الخاضعة لرقابة موحدة وشاملة من سلطة رقابية في البلد الذي يقع فيه المقر الرئيس للمصرف الأجنبي .

٣– تقدم طلبات الحصول على التراخيص خطياً الى البنك المركزي مع المعلومات والبيانات والوثائق المطلوبة في الملحقين رقم ١ و ٢ .

٤– في غضون شهرين يتم إعلام صاحب الطلب فيما إذا كان طلبه مستوفياً ويجوز تمديد المدة المشار إليها سابقاً بشرط إعلام مقدم الطلب بأسباب التأخير قبل حلول الموعد النهائي .

٥– خلال ستة أشهر من تاريخ إعلام مقدم الطلب لتأسيس فرع لمصرف أجنبي باستيفاء الطلب للشروط يقوم البنك المركزي بالموافقة على الطلب أو رفضه وإرسال قراره بشكل خطي الى مقدم الطلب .

٦– بعد إصدار كتاب الموافقة على طلب تأسيس كيان تابع لمصرف أجنبي وآستكمال إجراءات التأسيس وتقديم الوثائق اللازمة لذلك جميعها ، يقوم البنك المركزي وخلال شهرين باتخاذ قرار منح أو رفض الترخيص وإبلاغ مقدم الطلب خطياً بذلك .

٧– يقوم البنك المركزي بإشعار مقدم الطلب بقرار البنك بمنح الترخيص وينشر في الجريدة الرسمية أو في نشرات عامة ذات تداول واسع .

١– قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٨٦ ، في٢٠٠٤/١/٩ .

٨- عند إصدار الترخيص يضاف المصرف الى القائمة الواردة في سجل المصارف الموجودة لدى البنك المركزي العراقي وبذلك تسري عليه القوانين العراقية جميعها المختصة واللوائح التنظيمية والتعليمات التي يصدرها البنك .

وفي ضوء ذلك تمت مشاركات مع مصارف أجنبية بحرينية وأردنية وكويتية وقطرية وإيرانية وبريطانية في رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة كما تراوحت نسبة المشاركة فيها ما بين ٤٩% الى ٨٥% من رأس المال.

وفي مقدمة هذه المصارف :

-مصرف الإئتمان العراقي .

-مصرف دار السلام للإستثمار .

-المصرف التجاري العراقي .

-مصرف بغداد .

-مصرف المنصور للإستثمار .

-مصرف التعاون الإقليمي للتنمية والإستثمار .

-المصرف الأهلي العراقي.

ويما أن مجتمع البحث يشكل هذه المصارف السبعة المذكورة في اعلاه لذا فأن عينة البحث تشكل ثلث هذه المصارف اي مصرفين فقط فتم اختيار عينة للبحث وهما مصرف بغداد ومصرف دار السلام كونهما من المصارف القوية من ناحية مركزها المالي في سوق العراق للأوراق المالية .

وسيتم دارسة هذين المصرفين من ناحية التأسيس و المشاركة والأعمال التي قاما بها قبل المشاركة وبعدها لغرض التعرف على نقاط القوة والضعف لكل منهما وهل تم تحقيق الهدف من وراء المشاركة

((المبحث الثالث : الجانب التطبيقي))

يتضمن هذا المبحث الجانب العملي من دراستنا والذي سنتناول فيه تقييم تجربة المشاركة الأجنبية في المصارف العراقيــة الخاصة (عينة البحث) من خلال تحليل نتائج آراء عينة البحث التي تم الحصول عليها من خلال الإستبانة الموزعة عليهم وسنتعرف على ذلك من خلال :

المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها .

المطلب الثاني : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة .

المطلب الثالث : تحليل وآختبار أثر المشاركة الأجنبية في المصارف العراقية .

المطلب الرابع : التحليل الكمي لنتائج أعمال عينة البحث .

المطلب الأول

وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها

يتناول هذا المبحث عرض البيانات التي أظهرتها الاستبانة وتحليلها فيما يخص موضوع البحث (المشاركة الأجنبية وأثرها في أداء عينة من المصارف العراقية الخاصة) إذ كانت استمارة الإستبانة من أهم الوسائل التي استخدمت للحصول على المعلومات الضرورية بالنسبة للمتغيرين وهما المتغير الأول (المشاركة الأجنبية) والمتغير الآخر (المصارف العراقية الخاصة) ولما كان المتغير الأول حديث النشأة ولم يطبق إلا في الوقت الحاضر في بعض المصارف العراقية الخاصة وذلك لارتباطه بموضوع الإستثمار الأجنبي في العراق الذي بات حديث العهد وفي بدايات العمل فيه ، لذا أصبح من الضروري أن توزع استمارات الإستبانة على شريحة المدراء في البنك المركزي والمصارف العراقية الخاصــة (عينة البحث) وفي سوق العراق للأوراق المالية كونه المؤسسة المالية التي تضم عدداً كبيراً من المستثمرين الذين لهم آستثمار في أسهم عينة الدراسة ، لذا تم توزيع (٦٠) استمارة على لكل من البنك المركزي و مصرف بغداد و مصرف دار السلام و سوق العراق وتم استرداد (٤٥) استمارة وإهمال (١٥) استمارة من مجموع الإستمارات وهذا يعد عدداً مناسباً والجدول (٣) يوضح كيفية توزيع استمارة الاستبانة على وفق كل جهة من عينة الدراسة .

عينة البحث : Research Sample

أ مجتمع الدراسة (الحدود المكانية) :

يعتمد مجتمع الدراسة ، البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية العراقية الخاصة المشاركة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية .

ب عينة الدراسة :

تتحدد في دراسة مصرفين تجاريين فقط هما (مصرف بغداد ومصرف دار السلام) كونهما من المصارف المشاركة في العراق وكذلك المستثمرين لنفس المصرفين في سوق العراق والبنك المركزي العراقي بأعتباره الجهة القانونية المشرفة على هذه المصارف .

جدول رقم (٣) استمارة الإستبانة الموزعة وعدد الإستمارات المهملة

عينة الدراسة	الإستمارات الموزعة	الإستمارات المستلمة	الإستمارات المعادة
البنك المركزي	٣٠	٢٠	٥
سوق العراق	١٥	١٠	صفر
مصرف بغداد	١٠	١٠	صفر
مصرف دار السلام	١٥	٥	١٠
المجموع	٦٠	٤٥	١٥

المطلب الثاني : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

فيما يأتي عرض لأسئلة والنتائج المتعلقة باستجابات أفراد العينة لكل محور من محاور الإستبانة :

يشير التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة من البنك المركزي ومصرف بغداد ومصرف دار السلام ومستثمري سوق العراق لأثر المشاركة الأجنبية في القطاع المصرفي الخاص ، إذ تتضمن الجداول المذكورة الأوساط الحسابية الموزونة و الإنحرافات المعيارية والقيمة التائية المحسوبة ، ويتضح من النتائج الواردة في الجداول المذكورة في أدناه :

أسئلة المحور الأول :

س١ : يلبي قانون المصارف رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤وقانون الإستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ احتياجات الاقتصاد العراقي من عمليات اللإستثمار الأجنبي في العراق .

س٢ : توقيت صدور قرار السماح للإستثمار في القطاع المصرفي العراقي كان في الوقت المناسب.

س٣: تحتاج المؤسسات الإقتصادية العراقية الى تنظيم آليات تشجيع وجذب للإستثمار الأجنبي في المشاركة ونقل التكنولوجيا .

س٤: خارطة الاستثمار الوطنية واضحة ومفهومة للمستثمرين الأجانب للاستثمار ي العراق .

س٥: أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي :

أ الاستقرار الأمني .

ب -تقليص البيروقراطية الإدارية.

ت -وجود جهاز مصرفي كفء .

ث -رقابة على تنفيذ المشروعات.

ج الإعفاءات الضريبية .

ح وجود فرص إستثمارية جديدة .

إستقرار التشريعات المشجعة للإستثمار الأجنبي .

س٦: الإستثمار في القطاع المصرفي مهم جداً للنهوض بواقع الإقتصاد العراقي .

س٧: إن الدول النامية معظمها ومنها العراق ربما يكون بحاجة الى الإستثمار الأجنبي في كل من القطاع المصرفي والقطاع المالي للنهوض بواقع الاقتصاد في البلد .

س٨: أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها عام ٢٠٠٨ على ثقة المستثمر الأجنبي في أسواق المال كلها. س٩: يعد الإستثمار الأجنبي فرصة اقتصادية بديلة في الوقت الحاضر لأسواق المال كلها ولا سيما البلدان النامية .

س١٠ : حقق الإستثمار في القطاع المصرفي فائدة للمستثمر الأجنبي أكثر من المستثمر العراقي بسبب آنخفاض سعر صرف الدينار.

أولاً : جدول رقم (٤) نتائج أسئلة المحور الأول :

من خلال النتائج الخاصة بأسئلة المحور الأول المتضمنة (١٠) أسئلة والمحور الثاني المتضمن (٣٠) سؤال نلحظ ما يأتي :

كل متغير في هذا المحور يصنف إلى مجموعتين المجموعة العليا وتضم الإجابات (أتفق تماماً وأعطي لها (٥) درجات) و(أتفق وأعطي لها (٤) درجات) و (أتفق إلى حد ما وأعطي لها (٣) درجات) والمجموعة الدنيا المتضمنة الإجابا ت (لا اتفق وأعطي لها (٢) درجة) و (لا أتفق تماماً وأعطيت لها (١) درجة) .

	أتفق تماماً	أتفق	أتفق الى حد ما	لا أتفق	لا أتفق تماماً	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة
س١								
التكرار	٤	١٨	١٩	٢	٢	٣.٤٤	٠.٨٩	٣.٣٣
النسبة	٨.٩	٤٠	٤٢.٢	٤.٤	٤.٤			
س٢								
التكرار	٢	١٢	١٥	١٣	٣	٢.٩٣	١.٠٠٩	٠.٤٤
النسبة	٤.٤	٢٦.٧	٣٣.٣	٢٨.٩	٦.٧			
س٣								
التكرار	٢١	١٩	٥	----	-----	٤.٣٥	٠.٦٧٩	١٣.٣٨
النسبة	٤٦.٧	٤٢.٢	١١.١	----	-----			
س٤								
التكرار	٤	١٠	١٨	١٠	٣	٣.٠٤	١.٠٤	٠.٢٨٦
النسبة	٨.٩	٢٢.٢	٤٠	٢٢.٢	٦.٧			
س٥								
التكرار	٢٨	١٢	٤	----	١	٤,٤٦	٠.٨٤٢	١١.٦٨
النسبة	٦٢.٢	٢٦.٧	٨.٩	----	٢.٢			
س٦								
التكرار	١٧	٢٠	٧	١	-----	٤.١٧	٠.٧٧	١٠.١٦
النسبة	٣٧.٨	٤٤.٤	١٥.٦	٢.٢	-----			
س٧								
التكرار	١٥	١٦	١٠	٤	-----	٣.٩٣	٠.٩٦	٦.٥٠
النسبة	٣٣.٣	٣٥.٦	٢٢.٢	٨.٩	-----			
س٨								
التكرار	١٠	١٣	١٩	٣	-----	٣.٦٦	٠.٩٠٤	٢.٩٤
النسبة	٢٢.٢	٢٨.٩	٤٢.٢	٦.٧	-----			
س٩								
التكرار	٨	٢٠	١٠	٦	١	٣.٦٢	١.٠٠٦	٤.١٤
النسبة	١٧.٨	٤٤.٤	٢٢.٢	١٣.٣	٢.٢			
س١٠								
التكرار	١٠	١٤	١٦	٣	٢	٣.٦٠	١.٠٥٣	٣.٨٢
النسبة	٢٢.٢	٣١.١	٣٥.٦	٦.٧	٤.٤			

أسئلة المحور الثاني:

س١: السماح للمصارف الأجنبية للمشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة حقق أهدافاً اقتصادية

س٢: المشاركات الأجنبية في القطاع المصرفي حققت مزايا ليس لإدارة المصرف فحسب وإنما للمستثمرين والمساهمين العراقيين .

س٣: طريقة اختيار المصرف الأجنبي للمشاركة في رأس مال المصرف العراقي الخاص كانت صحيحة .

س٤: المشاركة التي تمت كانت بإرادة وتعليمات البنك المركزي وإرادة أدارة المصرف وموافقة البنك المركزي الأجنبي الخاضع لرقابته فضلاً عن إرادة المصرف المشارك أيضاً .

س٥: أن المصارف العراقية الخاصة لديها رغبة كبيرة ومستمرة في الحصول على مشارك أجنبي في رأسمالها لتحقيق طموحاتها في الحصول على اكبر حصة سوقية بين المصارف المحلية والدولية في ظل تعليمات البنك المركزي الجديدة والتي تطالب بزيادة رؤوس أموال المصارف.

س٦: جميع المساهمين في المصارف المشاركة حققوا أرباحاً نتيجة عمليات المشاركة التي تمت لهذه المصارف مع رصانة مالية اكبر .

س٧: تمت الاستفادة من عمليات المشاركة بنسبة كبيرة في المراحل الأولى للمشاركة .

س٨: الوضع الأمني للبلد كان له تأثير كبير ومهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة في عمل المصارف العراقية الخاصة .

س٩: المشاركة الأجنبية في القطاع المصرفي أدت الى ارتفاع شدة المنافسة بين المصارف الخاصة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية .

س١٠: المشاركة الأجنبية أدت الى رفع مستوى أداء المدراء المفوضين والمدراء العامين ومدراء الأقسام في القطاع المصرفي .

س١١: المشاركات الأجنبية لعدد من المصارف العراقية الخاصة كانت ليس بمستوى الطموح نتيجة لعدم كفاية القوانين المشجعة لذلك النوع من الاستثمار.

س١٢: المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال بعض المصارف العراقية الخاصة أعطت نوع من التميز في أعمال تلك المصارف وطورت من أسلوب تقديم الخدمة الى الزبون ورفعت من مستوى عملها مما انعكس على تحقيق ربحاً اكبر مما حققته تلك المصارف قبل المشاركة.

س١٣: وجود تحسن ملحوظ في أداء عمل المصارف العراقية الخاصة نتيجة وجود مشاركات أجنبية معها.

س١٤: المشاركة الأجنبية في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة حقق ارتفاعاً لسعر السهم المصرف المشارك على المدى القريب .

س١٥: المشاركة الأجنبية وسعت من الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور.

س١٦: المشاركة الأجنبية أدت الى تطوير تقنيات العمل في المصارف العراقية .

س١٧: أدت المشاركة الأجنبية الى زيادة ثقة الجمهور بالمصارف العراقية .

س١٨: أثرت المشاركة الأجنبية على نسب الودائع لدى المصارف المشاركة بالزيادة مقارنة بنسب الودائع قبل المشاركة.

س١٩: أثرت المشاركة الأجنبية في المصارف العراقية على نسب الاستثمار مما دفع بالمصارف الى تحقيق اكبر استثمار مما كان عليه قبل المشاركة .

س٢٠: توفر المشاركة الأجنبية في المصارف العراقية تخصصات مختلفة من الفنيين والإداريين يمكن الاستفادة منهم في اكتساب الخبرات اللازمة لمواجهة تحديات المنافسة .

س٢١: تؤدي المشاركة الأجنبية في القطاع المصرفي الى ارتفاع أسعار الفوائد على القروض الممنوحة للزبائن وانخفاضها على الودائع بسبب تحفظات الجهات المشاركة.

س٢٢: يمكن للمشاركة الأجنبية أن توفر فرص عمل أكثر مما كان عليه في المصارف المحلية قبل المشاركة نظراً لتوسع الخدمات المقدمة للعملاء .

س٢٣: وجود رقابة خاصة ومستمرة من قبل البنك المركزي على عمل المصارف العراقية المشاركة لمعرفة نتائج أعمالها بعد المشاركة ضروري جداً لم عرفة نقاط القوة ونقاط الضعف والعمل على معالجتها .

س٢٤: أن المشاركة الأجنبية توفر رؤوس أموال للمصارف العراقية يمكن من خلالها زيادة قدرة المصرف على التوسع والانتشار على المدى البعيد إذا استثمرت هذه الأموال استثماراً صحيحاً

س٢٥: المشاركة الأجنبية في المصارف زادت من الامتثال للتشريعات المصرفية والمعايير الدولية والتعليمات الصادرة بموجبيهما.

س٢٦: ضرورة قيام المصارف العراقية بالبحث عن مشاركات مع مصارف ذات متانة مالية تساهم في خلق مصرف قوي ومتطور .

س٢٧: ضرورة قيام المصرف العراقي ببيع جزء من رأسماله لمصرف أجنبي لق اء عمولة إصدار مناسبة لصالح المساهمين القدامى للمصرف.

س٢٨: ضرورة أستحصال موافقة كل من دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة والبنك المركزي العراقي على مشروع المشاركة مسبقاً لبيان رأيهما ومتطلبات هذا المشروع.

س٢٩: المشاركة في رؤوس الأموال كانت بديلاً ناجحاً ع ن اندماج المصارف العراقية فيما بينها .شروع المشاركة مسبقاً لبيان رأيهما ومتطلبات هذا المشروع.

س٣٠: لا يزال خيار المشاركة أهم وسائل تطوير المصارف العراقية مستقبلاً.

ثانياً : جدول رقم (٥) نتائج أسئلة المحور الثاني :

	أتفق تماماً	أتفق	أتفق الى حد ما	لا أتفق	لا أتفق تماماً	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة
	س١							
التكرار	٦	١٤	١٥	٦	٤	٣.٢٦	١.١٣	١.٥٤
النسبة	١٣.٣	٣١.١	٣٣.٣	١٣.٣	٨.٩			
س٢								
التكرار	٦	١٤	١٧	٥	٣	٣.٣٣	١.٠٦	٢.٠٩
النسبة	١٣.٣	٣١.١	٣٧.٨	١١.١	٦.٧			
س٣								
التكرار	٢	١٣	٢١	٧	٢	٣.١٣	٠.٨٩٤	١
النسبة	٤.٤	٢٨.٩	٤٦.٧	١٥.٦	٤.٤			
س٤								
التكرار	١٨	١٧	٤	٥	١	٤.٠٢	١.٠٧	٦.٣٧
النسبة	٤٠	٣٧.٨	٨.٩	١١.١	٢.٢			
س٥								
التكرار	٧	١٤	١٨	٦	-----	٣.٤٨	٠.٩٢٠	٣.٥٦
النسبة	١٥.٦	٣١.١	٤٠	١٣.٣	-----			
س٦								
التكرار	٧	١٥	٩	١١	٣	٣.٢٦	١.١٩	١.٤٩
النسبة	١٥.٦	٣٣.٣	٢٠	٢٤.٤	٧.٧			
س٧								

التكرار	٧	١١	٢٠	٦	١	٣.٣٧	٠.٩٨٣	٢.٥٧
النسبة	١٠.٦	٢٤.٤	٤٤.٤	١٣.٣	٢.٢			
س٨								
التكرار	١٢	١٥	٥	٩	٤	٣.٤٨	١.٣٢	٢.٤٧
النسبة	٢٦.٧	٣٣.٣	١١.١	٢٠	٨.٩			
س٩								
التكرار	٨	١٦	١٣	٥	٣	٣.٤٦	١.١٢	٢.٧٩
النسبة	١٧.٨	٣٥.٦	٢٨.٩	١١.١	٦.٧			
س١٠								
التكرار	٧	١٥	١٢	٨	٣	٣.٣٣	١.١٤	١.٩٤
النسبة	١٠.٦	٣٣.٣	٢٦.٧	١٧.٨	٦.٧			
س١١								
التكرار	٩	١١	١٧	٧	١	٣.٤٤	١.٠٥٦	٢.٨٢
النسبة	٢٠	٢٤.٤	٣٧.٨	١٥.٦	٢.٢			
س١٢								
التكرار	٦	١٦	١٨	٥	-----	٣.٥١	٠.٨٦٩	٣.٩٤
النسبة	١٣.٣	٣٥.٦	٤٠	١١.١	-----			
س١٣								
التكرار	٧	١٥	١٧	٥	١	٣.٤٨	٠.٩٦٨	٣.٣٨
النسبة	١٥.٦	٣٣.٣	٣٧.٨	١١.١	٢.٢			
س١٤								
التكرار	٥	١١	٢١	٥	٣	٣.٢٢	١.٠٢	١.٤٦
النسبة	١١.١	٢٤.٤	٤٦.٧	١١.١	٦.٧			
س١٥								
التكرار	٩	١٦	١٤	٣	٣	٣.٥٥	١.٠٩٨	٣.٣٩
النسبة	٢٠	٣٥.٦	٣١.١	٦.٧	٦.٧			
س١٦								
التكرار	١٧	١١	١٢	٤	١	٣.٨٦	١.٠٩٩	٥.٢٨
النسبة	٣٧.٨	٢٤.٤	٢٦.٧	٨.٩	٢.٢			
س١٧								
التكرار	٨	٧	٢٣	٦	١	٣.٣٣	١	٢.٢٣
النسبة	١٧.٨	١٥.٦	٥١.١	١٣.٣	٢.٢			
س١٨								
التكرار	٨	١٤	١٧	٥	١	٣.٥١	٠.٩٩١	٣.٤٥

النسبة	١٧.٨	٣١.١	٣٧.٨	١١.١	٢.٢			
س١٩								
التكرار	٧	١٥	١٥	٧	١	٣.٤٤	١.٠١٢	٢.٩٤
النسبة	١٥.٦	٣٣.٣	٣٣.٣	١٥.٦	٢.٢			
س٢٠								
التكرار	١٣	١١	١٥	٦	-----	٣.٦٨	١.٠٤٠	٤.٤٤
النسبة	٢٨.٩	٢٤.٤	٣٣.٣	١٣.٣	-----			
س٢١								
التكرار	٦	٧	١٨	١١	٣	٣.٠٤	١.١٠٦	٠.٢٦٩
النسبة	١٣.٣	١٥.٦	٤٠	٢٤.٤	٦.٧			
س٢٢								
التكرار	١٢	٧	١٢	٦	٨	٣.٢٠	١.٤٣	٠.٩٣٢
النسبة	٢٩.٧	١٥.٦	٢٦.٧	١٣.٣	١٧.٨			
س٢٣								
التكرار	٢٥	١٢	٢	٤	٢	٤.٢٠	٤١.١٥	٦.٩٤
النسبة	٥٥.٦	٢٦.٧	٤.٤	٨.٩	٤.٤			
س٢٤								
التكرار	١٦	١٢	١٣	٣	١	٣.٨٦	١,٠٥٧	٥.٤٩
النسبة	٣٥.٦	٢٦.٧	٢٨.٩	٦.٧	٢.٢			
س٢٥								
التكرار	١٠	١٧	١١	٧	-----	٣.٦٦	١	٤.٤٧
النسبة	٢٢.٢	٣٧.٨	٢٤.٤	١٥.٦	-----			
س٢٦								
التكرار	٢٢	١٥	٥	٢	١	٤.٢٢	٠.٩٧٤	٨.٤١
النسبة	٤٨.٩	٣٣.٣	١١.١	٤.٤	٢.٢			
س٢٧								
التكرار	١٢	١٢	١١	٧	٣	٣.٥١	١.٢٣	٢.٧٧
النسبة	٢٦.٧	٢٦.٧	٢٤.٤	١٥.٦	٦.٧			
س٢٨								
التكرار	٣٠	١٠	٣	٢	-----	٤.٥١	٠.٨١٥	١٢.٤٣
النسبة	٦٦.٧	٢٢.٢	٦.٧	٤.٤	-----			
س٢٩								
التكرار	١١	١٧	١٠	٤	٣	٣.٦٤	١.١٥	٣.٧٥
النسبة	٢٤.٤	٣٧.٨	٢٢.٢	٨.٩	٦.٧			

س٣٠								
التكرار	١٣	١٥	٧	٩	١	٣.٦٦	١.١٦	٣.٨٣
النسبة	٢٨.٩	٣٣.٣	١٥.٦	٢٠	٢.٢			

المطلب الثالث : تحليل أثر المشاركة الأجنبية في المصارف العراقية الخاصة واختباره باستخدام طريقتي التميز والانحدار البسيط

أولاً : تحليل واختبار اثر المشاركة الأجنبية على المصارف العراقية الخاصة عن طريق التمييز باستخدام أسلوب المجموعتين المتطرفتين

جدول (٦) المجموعات العليا والدنيا للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المحور الأول

المحور الأول: Group Statistics

نتائج المحور الاول	المتوسط	الانحراف المعياري
المجموعة العليا ١	٤.١٦٦٧	٧١٦٦٧.
المجموعة الدنيا ١	٢.٧٥٠٠	.٨٦٦٠٣
المجموعة العليا ٢	٣.٧٥٠٠	١.١٣٨١٨
المجموعة الدنيا ٢	٢.٤١٦٧	.٥١٤٩٣
المجموعة العليا ٣	٤.٨٣٣٣	٣٨٩٢٥.
المجموعة الدنيا ٣	٤.٠٠٠	.٧٣٨٥٥
المجموعة العليا ٤	٣.٦٦٦٧	١.٠٧٣٠٩
المجموعة الدنيا ٤	٢.٥٠٠٠	.٩٠٤٥٣
المجموعة العليا ٥	٥.٠٠٠	٠٠٠٠٠.
المجموعة الدنيا ٥	٤.٠٠٠	١.٢٠٦٠٥
المجموعة العليا ٦	٤.٦٦٦٧	٦٥١٣٤.
المجموعة الدنيا ٦	٣.٦٦٦٧	.٦٥١٣٤
المجموعة العليا ٧	٤.٥٨٣٣	٦٦٨٥٦.
المجموعة الدنيا ٧	٣.٣٣٣٣	.٨٨٧٦٣
المجموعة العليا ٨	٤.٢٥٠٠	٧٥٣٧٨.
المجموعة الدنيا ٨	٣.٢٥٠٠	.٤٥٢٢٧
المجموعة العليا ٩	٣.٩١٦٧	١.٠٨٣٦٢
المجموعة الدنيا ٩	٢.٧٥٠٠	.٧٥٣٧٨
المجموعة العليا ١٠	٤.٣٣٣٣	٨٨٧٦٣.
المجموعة الدنيا ١٠	٣.٣٣٣٣	.٨٨٧٦٣

جدول (٧) القيمة التائية المحسوبة لنتائج أسئلة المحور الأول Independent Samples test

	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة
١	٤.٣٦٣	.٠٠٠
٢	٣.٦٩٧	.٠٠١
٣	٣.٤٥٨	.٠٠٢
٤	٢.٨٨٠	.٠٠٩
٥	٢.٨٧٢	.٠٠٩
٦	٣.٧٦١	.٠٠١
٧	٣.٨٩٧	.٠٠١
٨	٣.٩٤١	.٠٠١
٩	٣.٠٦٢	.٠٠٦
١٠	٢.٧٦٠	.٠٠١

نرى في الجدول (٦) أن لكل متغير في هذا المحور يصنف الى مجموعتين المجموعة العليا وتضم الإجابات أتفق تماماً (٥) وأتفق (٤) واتفق الى حد ما (٣) والمجموع الدنيا وتضم الإجابات لا أتفق(٢) و لا أتفق تماماً (١) . فيما يخص المجموعة العليا للمحور الأول كانت أفضل قيمة للمتوسط هي في المتغير الخامس من الاستبانة والمتعلق (بعوامل جذب الاستثمار الأجنبي) وقد بلغت قيمة المتوسط (٥) مقارنة بالقيمة الحقيقية التي هي (٤) وكان المتغير الثالث المتعلق بـ (تنظيم آليات تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي) إذ آحتل المرتبة الثانية وبلغت قيمة المتوسط (٤.٨٣٣٣) ثم المتغير السادس المتعلق بـ (أهمية الاستثمار في القطاع المصرفي للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي إذ بلغت قيمة المتوسط (٤.٦٦٦٧) .

كذلك الحال في المجموعة الدنيا حيث احتلت المتغيرات (٥,٣,٦) على التوالي أعلى القيم .

ثانياً : تحليل الانحدار البسيط لاستخراج أثر المشاركة الأجنبية على المصارف العراقية

Model Summary

جدول رقم (٨)

Model	معامل الارتباطR	معامل االتوضيح R^2
١	٧١١.[a]	.٥٠٦

المتغير المستقل هو (المشاركة الأجنبية) : وهو المتغير الذي يؤثر في متغير آخر وفي بحثنا يراد به معرفة أثر المشاركة الأجنبية في المصارف العراقية .

المتغير التابع : هو المتغير الذي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل إذ إنَّ عينة البحث هي المتغير التابع .

ونرى أن معامل التوضيح ويرمز له (R^2) هو مربع الارتباط البسيط ويشير الى مقدار ما يوضحه أو يفسره المتغير المستقل (المشاركة الاجنبية) من تغيرات في المتغير التابع (المصارف) وفي التحليل السابق ظهر أن قيمته بلغت (٠.٥٠٦) اي أن المتغير المستقل يفسر ٥٠.٦% من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع وبمعنى آخر أنَّ المشاركة الأجنبية الواردة في المحور الأول تفسر نسبة (٥٠.٦%) من التغيرات على المتغير التابع (المصارف)

جدول رقم (٩)

Model	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة العالية	الدلالة
Regression Residual Total	٩٠٣٢.٣٣٨ ٨٨٢٩.٤٤٠ ١٧٨٦١.٧٧٨	١ ٤٣ ٤٤	٩٠٣٢.٣٣٨ ٢٠٥.٣٣٦	٤٣.٩٨٨	.٠٠٠ [a]

جدول رقم (١٠)

Model	قيمة بيتا	الخطأ المعياري	قيمة بيتا المعيارية	القيمة التائية	الدلالة
المشاركة	-١٠.٥٤١	١٧.٨١٧		-.٥٩٢	٥٥٧.
الأجنبية	٣.١٥٠	.٤٧٥	٧١١.	٦.٦٣٢	.٠٠٠

ونرى أن البيتا الواردة في الجدول رقم (١٠) تمثل قيمة الميل أي قيمة التغير في المتغير المستـــقل (المشاركة الاجنبية) مقابل تغير وحدة واحدة من التغير في المتغير التابع (عينة المصارف) وفي الجدول كانت قيمة الميل (٠.٧١١) اي أن المتغير المستقل يؤثر بنسبة ٠.٧١١ من التأثيرات في المتغير التابع (المصارف) .

المطلب الرابع :التحليل الكمي لنتائج أعمال عينة البحث

من خلال التقرير السنوي لمصرف بغداد ولمصرف دار السلام للإستثمار لسنة ٢٠٠٧ تم الاعتماد على البيانات المالية الموجودة فيه لغرض إجراء تحليل كمي لبعض المؤشرات المالية وللسنوات من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٧ وفيما يأتي أهم النتائج التي تم الحصول عليها لكل سنة من السنوات السابقة لعينة البحث

أولاً : مصرف بغداد :

جدول (١١) نتائج أعمال مصرف بغداد للسنوات من ٢٠٠٣لغاية ٢٠٠٧ (المبالغ بالمليون دينار)

السنة / المؤشر	رأس المال	الاحتياطي	الودائع	الائتمان النقدي	الاستثمار	م. الثابتة	النقد	الإيرادات
٢٠٠٣	٢٦٤٠	١١٠٥.٨	٣٩٤١٠	٩١٩٠.٤	٨٨٧٣	٣٥١١.٣	٣٧٠٤١.١	٢٤٩٧.٧
٢٠٠٤	٥٢٨٠	٣٣٥٤.٦	٤٩٠٠٦.٢	١٧٣٣٦.٧	١٦٢١١.١	٤١٠٢.٦	١٦٣٥٩.٩	٦٠٤٢.٢
٢٠٠٥	٥٢٩٧٣.٣	٢٩٤٨.٦	٢٤٦١٢٧.٣	٦٨٦٤٢.٢	٧٢٦٩٥.٤	٤٢٤٩.٣	١٦٣١٩٤.٧	٩٦٨٧.٧
٢٠٠٦	٥٢٩٧٣.٣	٦٥١٥.٩	٢٤٢٣١٧.٣	٤٨٥١٦.٦	٥٢٩٨٦.٨	٤٣٩٩.٤	١٨٧٥٢٤.٦	١٧٩٧٨.١
٢٠٠٧	٥٢٩٧٣.٣	٢٣١٣٣.٧	٢٥٥٤٧٤.٣	٥٨١٠١.٤	٨٤٩٨٣.٩	١١٠٢٧.٦	١٦٠٩٤٢.٦	٣٢٦٩٠.٣

جدول (١٢) نتائج أعمال مصرف بغداد للسنوات من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٧ (المبالغ بالمليون دينار)

السنة / المؤشر	المصروفات	الأرباح	نسبة نمو الاحتياطي	نسبة نمو الودائع	نسبة نمو الأرباح
٢٠٠٣	١٨٩٣.٩	٦٠٣.٨	%٣	%٤.٧	%١.٦
٢٠٠٤	٢٩٣٣	٣١٠٩.٢	%٩.٣	%٥.٩	%٨.١
٢٠٠٥	٧٣١٥.٧	٢٣٧٢	%٨.٢	%٢٩.٦	%٦.٢
٢٠٠٦	٨٢٨٣.٩	٩٦٩٤.٢	%١٨.١	%٢٩.١	%٢٥.٣
٢٠٠٧	١٠١٩٣.٦	٢٢٤٩٦.٧	%٦٤.٣	%٣٠.٧	%٥٨.٨
المجموع			٣٥٩٥٣.٨	٨٣٢٣٣٥.١	٣٨٢٧٥.٩

من الجدول (١١) و(١٢) نلاحظ الاتي :

الحسابات الجارية والودائع : بلغ مجموع المبالغ المودعة (الحسابات الجارية والودائع) لدى المصرف (٢٥٥٤٧٤.٣) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ منها (١٤٧١٠٩.٩) مليون دينار مودعة بالعملة المحلية وتشكل (٥٧.٦%) في حين بلغت المبالغ المودعة بالعملة الأجنبية وبما يعادلها بالدينار العراقي (١٠٨٣٦٤.٤) مليون دينار وتشكل (٤٢.٢%) وشكلت الحسابات الجارية والودائع (٧٢.٢%) من أجمالي المطلوبات مما يؤكد قدرة المصرف على استقطاب الودائع لديه خلال المدة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

الإيرادات : ارتفعت إيرادات المصرف للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ الى (٣٢٦٩٠.٣) مليون دينار مقابل (١٧٩٧٨.١) مليون دينار في عام ٢٠٠٦ أي بنسبة ارتفاع ٨١.٨% و شكلت الإيرادات من العمليات المصرفية المرت بة الأولى إذ بلغت ١٩٠٩٠.٦ مليون دينار بنسبة ٥٨.٤% من إجمالي الإيرادات ، كما جاءت الإيرادات الاستثمارية في الداخل بنسبة ٤٠.٢% تليها الإيرادات التحويلية بنسبة ١.٣% ثم إيرادات النشاط الخدمي بنسبة ١% .

وتجدر الأشارة الى أنَّ هذه الإيرادات البالغة (٣٢٦٩٠.٣) مليون دينار تشكل نسبة (٦١.٧%) من رأس المال المدفوع في نهاية عام ٢٠٠٧ ، مما يعكس نشاط المصرف في تحقيق هذه الإيرادات نتيجة زيادة وتوسع رأس مال المصرف كذلك توسع حركة الإيداعات بأنواعها المختلفة .

المصروفات : ارتفعت المصروفات بنسبة ٢٣.١% خلال سنة ٢٠٠٧ إذ وصلت ا لى ١٠١٩٣.٦ مليون دينار بعد أن كانت (٨٢٨٣.٩) في عام ٢٠٠٦ و شكل أجمالي المصروفات نسبة (١٩.٢) من رأس المال المدفوع وإنَّ هذا التوسع في المصروفات جاء نتيجة توسع مصادر التمويل والإيرادات للمصرف .

الربح الصافي : حقق المصرف ربحاً صافياً بلغ (٢٢.٤٩٦.٧٧٦.٣٢٧٩ ديناراً . وتم التوزيع بتنزيل مبلغ (٣.١٣٥.٨١٩.٠٩٢) ديناراً منه لأغراض مخصص الديون المشكوك في تحصليها بموجب اللائحة الإرشادية ومبلغ (٢.٧٤٣.٢٠٩.٢٠٠) دينار عن تخصيصات الضريبة .

فأصبح المتبقي (١٦.٦١٧.٧٨٤.٠٣٢) ديناراً استقطع منه مبلغ (٨٣٠.٨٨٧.٤٠٢) ديناراً كاحتياطي قانوني لرأس المال . فأصبح الفائض المتحقق القابل للتوزيع مبلغاً قدره (١٥.٧٨٦.٨٦٠.٦٣٣) ديناراً يضاف الى رصيد السنة السابقة البالغ (٤.٣٢٤.٧٨٤.٥٤٨) دينار ليصبح رصيده (٢٠.١١١.٦٤٥.١٨١) ديناراً ويمثل ٣٧.٩٦% من رأس المال المدفوع.

حقوق المساهمين : ارتفعت حقوق المساهمين في نهاية ٢٠٠٧ الى (٧٦١٠٧) مليون دينار بعد ان كانت (٥٩٤٨٩.٣) دينار في نهاية ٢٠٠٦ أي بنسبة ارتفاع (٢٧.٩%) .

الاحتياطيات : بلغت قيمة الاحتياطيات لعام ٢٠٠٧ (٢٣١٣٣.٧) مليون دينار في حين بلغت لعام ٢٠٠٦ (٦٥١٥.٩) مليون دينار وشكلت هذه الاحتياطيات نسبة ٤٣.٦% من رأس المال المدفوع مما يعزز المركز المالي للمصرف في مواجهة المخاطر وخصوصاً السيولة .

النقد : انخفض رصيد النقد في عام ٢٠٠٧ عما كان عليه في عام ٢٠٠٦ بنسبة انخفاض ١٤.٢% .

ارتفع حجم الاستثمار في عام ٢٠٠٧ عما كان عليه في عام ٢٠٠٦ بنسبة ارتفاع ٦٠.٤% وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوجه الى الاستثمار في حوالات الخزينة والاستثمار الليلي والأسبوعي والشهري لدى البنك المركزي العراقي .

ومن خلال ما ظهر نجد أن سنة ٢٠٠٧ حققت أعلى مستوى من الزيادات في نسب المؤشرات وهذا ما ظهر في آخر تقرير صادر عن مصرف بغداد لسنة ٢٠٠٧ وهذا يؤكد إنَّ ما تحقق من زيادة في رؤوس أموال المصرف عن طريق المشاركة في رأس المال الأجنبي مكن المصرف من تحقيق الإرباح ومن تحقيق التوازن والقدرة على الدخول في استثمارات اكبر من ذلك .

ثانياً : مصرف دار السلام للإستثمار :

جدول (١٣) نتائج أعمال مصرف دار السلام للإستثمار للسنوات من ٢٠٠٣لغاية ٢٠٠٨ (المبالغ بالمليار دينار)

المؤشر / السنة	رأس المال	الإيرادات	المصروفات	الأرباح والخسائر	الائتمان النقدي
٢٠٠٣	٢.٤	١.٨٦٤	١.٦٢٩	٠.٢٣٥	٧٢٣٣ مليون
٢٠٠٤	٢.٤	٢.٣٠٥	٣.١٨٢	٠.٠٢٣	١٢٤٨٥ مليون
٢٠٠٥	٢٥	٣.٣٠٩	٢.٦٢٤	٠.٦٨٥	١٤.٧٣٣ مليار
٢٠٠٦	٥٠	١٢.٤٩٥	٢٣.٨٩	-١١.٣٩٥	١٩.٣٩٦ مليار
٢٠٠٧	٥٠	٢٤.١٢٨	٢١.٩٧٤	٢.١٥٤	١٩.٥٦٨ مليار
٢٠٠٨	٥٠	٤٧.٤٠٥	٢٨.٧١	١٨.٦٩٥	١٠.٦٠٢ مليار

من الجدول (١٣) نلاحظ الاتي :

أن نشاط المصرف في تصاعد من سنة ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٨ اذ نرى أنَّ الإيرادات في تزا يد إذ حقق المصرف إيرادات تبلغ ٤٧.٤٠٥ مليار دينار اي زيادة بنسبة ٤٨% عن السنة السابقة أي سنة ٢٠٠٧ بحيث كانت سنة ٢٠٠٨ سنة مميزة بالنسبة للمصرف نتيجة الزيادة الملحوظة في الإيرادات الناتجة من العمليات المصرفية .

كما أن المصروفات لسنة ٢٠٠٨ كانت أكثر من سنة ٢٠٠٧ كما نلحظ من الجدول السابق وهذا نتيجة التوسع في الإعمال المصرفية كون أن نشاط المصرف لا يقتصر على تحقيق أرباح فقط أنما يهدف الى امتصاص البطالة إذ تم توفير (١٠٠) فرصة عمل في سنة ٢٠٠٧ فضلاً عن الى الاسهام في تزويد العاملين بالخبرة من خلال تطوير معلوماتهم وذل ك عن طريق افتتاح دورات لتدريبهم داخل العراق وخارجه.

نرى أن رأس مال المصرف خلال سنوات الدراسة في زيادة ملحوظة وكان السبب في هذه الزيادة هو التوسع في النشاط المصرفي من خلال التنافس مع المصارف العاملة في العراق على هذا

الأساس وتمت زيادة رأس المال لتوفير النقد لتغطية متطلبات النشاط وعليه جرت زيادات عدة متتابعة من السنة التي تلت سنة التأسيس حتى سنة ٢٠٠٦ ليصل ٥٠ مليار دينار وفقاً لمتطلبات قانون المصارف رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ عن طريق المشاركة بعد استكمال الإجراءات كافة و آستحصال الموافقة من البنك المركزي على تنفيذ اتفاقية الاستثمار بين المصرف وبنك (HSBC) .

نرى في سنة ٢٠٠٨ إنَّ المصرف حقق أرباحا تفوق عن مستوى سنة ٢٠٠٧ بحيث حقق ربحاً مقداره ١٨.٦٩٥ مليار دينار وهذا يعكس نجاح نشاط المصرف ونجاح سياسته في قرارالمشاركة .

((المبحث الرابع : الإستنتاجات والتوصيات))

المطلب الأول : الاستنتاجات

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانبين النظري والعملي لهذا البحث ، تم التوصل الى جملة من الإستنتاجات :-

١- إنَّ الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي (المشاركة الأجنبية) تعد فرصة اقتصادية حديثة في هذا الوقت لأسواق المال كلها ولاسيما في البلدان النامية ومن ضمنها العراق .

٢- بدأ إصلاح النظام المصرفي العراقي من خلال خطوات تشريعية وإجرائية عدة في مقدمتها إصدار قانون البنك المركزي العراقي الجديد لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف الجديد الذي سمح للمصارف الأجنبية للدخول الى العراق من خلال وكالات وفرو ع ومكاتب تمثيل أو من خلال مشاركات مع مصارف عراقية قائمة كون أن الاستثمار في القطاع المصرفي من المسائل الضرورية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

٣- تفتقر البيئة الاستثمارية في العراق إلى الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي و كان للظروف الاقتصادية غير المستقرة أثر واضح في عوائد أسهم الشركات وقيمتها السوقية إذ جاءت غ ير مستقرة هي الأخرى بل ومتأرجحة بين الإرتفاع والإنخفاض.

٤- كان الاستثمار في مصارف القطاع الخاص أفضل أنواع الإستثمار . إذ كانت القيمة السوقية لأسهمها هي الأكبر بين القيم السوقية لبقية أسهم شركات ال قطاعات الأخرى وينسجم ذلك مع ارتفاع المخاطرة الكلية لهذه المجموعة الاستثمارية.

٥- حقق الإستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي العراقي فائدة للمستثمر الأجنبي أكثر من المستثمر العراقي بسبب استقرار سعر صرف الدينار .

٦- أدت المشاركة الأجنبية الى تطوير تقنيات العم ل في المصارف العراقية ومن ثم الإرتقاء بأداء تلك المصارف وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وجودتها من قبل تلك المصارف الى العملاء والزبائن .

٧- أدت المشاركة الأجنبية في القطاع المصرفي الى ارتفاع شدة المنافسة بين المصارف الخاصة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية كما أدت الى رفع مستوى أداء المدراء ومدراء الأقسام والموظفين في تلك المصارف كما أعطت نوعاً من التميز لهذه المصارف في تقديم الخدمة الى الزبون وحققت ارتفاع سعر السهم للمصرف المشارك .

٨- أدت المشاركة الأجنبية مع المصارف العراقية الى ارتفاع نسب الودائع للمصارف الم شاركة وهذا ما ظهر في القوائم المالية لمصرفي بغداد ودار السلام خلال سنوات الدراسة .

٩- ارتفاع أرباح المصارف المشاركة نتيجة عملية المشاركة الأجنبية برؤوس أموالها وهذا ما ظهر في نتائج أعمال المصرفين (مصرف بغداد ودار السلام) .

المطلب الثاني : التوصيات

بعد استعراض أبرز الاستنتاجات التي توصل البحث إليها ، لابد من تقديم توصيات مناسبة تخدم الإستراتيجية المصرفية العراقية فيما يخص المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية :-

١- استمرار العمل على أن تكون المشاركات الأجنبية من الشركات المتطورة لإدخال أحدث التكنولوجيا والخبراء الى قطاع المصارف في العراق . وفتح الدورات التدريبية لمنتسبي الجانب العراقي لهذا الغرض .

٢- التأكيد على مراعاة أحكام قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ عند قيام الطرف الأجنبي المساهم بتحويل حصته من الإرباح الى خار ج العراق وتقديم المستندات المؤيدة لتحقق تلك الأرباح .

٣- تشجيع وضع نسب معقولة للمشاركات الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية وان تكون النسبة الأعلى للجانب العراقي .

٤- تشجيع المشاركة الأجنبية بما يضمن حقوق المصرف المشارك والبلد وسيادته وتوفير عوامل الجذب القانونية كالتشريعات الضريبية ولاسيما في المحافظات التي تعد آمنة .

٥- يفضل عقد اجتماعات مجلس الإدارة للمصارف المشاركة في داخل العراق وعدم السماح لإقامتها في دولة المستثمر مما يسبب ذلك هدراً في الأموال لأغراض الإيفاد والإقامة وغيرها والإضرار بمصالح المساهمين .

٦- تحديد علاقة العاملين في المصرف العراقي المشارك بإدارة المصرف داخل العراق فقط .

٧- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع المصرفي .

٨- أنشاء مكتب استشاري مصرفي مشترك لتقديم المشورة اللازمة بشأن الفرص الاست ثمارية في قطاع المصارف ودراسة طلبات المشاركة . يضم ممثل عن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية ورابطة المصارف العراقية والتدريسيين في الجامعات العراقية حتى توفر الدعم الاستشاري الى الجهاز المصرفي العراقي وخاصة المصارف العراقية الخاصة التي لديها رغبة في الدخول بمثل هذه التجربة.

٩- ضرورة وجود رقابة خاصة ومستمرة من البنك المركزي على عمل المصارف المشاركة لمعرفة نتائج أعمالها بعد المشاركة للوقوف على نقاط القوة والضعف في تلك التجربة الجديدة بغية معالجتها .

١٠- الإنفتاح الإعلامي للمصارف العراقية التي فيها مشاركات أجنبية ، على الجمهور للوقوف على هذه التجربة والتطورات التي أحدثتها في القطاع المصرفي العراقي .

((المصادر))

أولا : القوانين :

١- قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ .

ثانياً : الكتب :

٢- آل شبيب ، دريد كامل ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة العربية ، ٢٠٠٩ .

٣- باكير ، محمد مجد الدين ، محافظ الاستثمار أدارتها واستراتيجياتها ، شعاع للنشر والعلوم ،الطبعة ٢٠٠٨ .

٤- رمضان ، زياد ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٧ .

٥- الشمري ، صادق راشد ، أدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، دار الكتب ، بغداد ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع ٢٠٠٨ .

٦- الشواروة ، فيصل محمود ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الأسس النظرية والعملية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ .

٧- أبو قحف ، عبد السلام ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، الناشر الإسكندرية ، لسنة ١٩٨٩.

٨- نزيه عبد المقصود مبروك / الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية / دار الفكر الجامعي /سنة ٢٠٠٧.

٩- الهاشمي ، أبو طالب ، الاستثمار المالي في ا لعراق بين الواقع والطموح ، الموجز في الثقافة المصرفية ، بحوث ودراسات مصرفية تصدر عن مصرف الخليج ، دار الكتب والوثائق ، بغداد، ٢٠٠٩ .

١٠- وهم ، بدر غيلان ، السوق النقدية والمالية في العراق ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠٩.

ثالثاً : الاطاريح والرسائل الجامعية

١١- سليمان ، بلعور ، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مجمع صيدال ، رسالة ماجستير بجامعة الجزائر لسنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

١٢- عبد الوهاب ، صباح ، دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية مع التركيز على بنوك الاوفشور ، بحث مقدم ال مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في المصارف / لسنة ٢٠٠٨ .

١٣- الغزي ، فليح حسن خلف ، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير منشورة ، الناشر جامعة بغداد ، لسنة ١٩٧٦ .

رابعاً : البحوث والنشرات والدوريات :

١٤- الشماع ، محمد صالح ، جدوى الاستثمار في أسهم المصارف العراقية الخاصة خلال سنة ٢٠٠٩ ، رابطة المصارف العراقية ، ٢٠٠٩ .

١٥- المهدي ، حافظ ، مقالة عن الاستثمار الأجنبي ، مجلة الحوار ، تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي ، العدد التاسع ، شباط لسنة ٢٠٠٧ .

خامساً : البيانات والتقارير المصرفية :

١٦- البيانات المالية لعام ٢٠٠٨ لمصرف بغداد (الفصل الأول ، المركز المالي ونتائج الأعمال).
١٧- البيانات المالية لعام ٢٠١٠ لمصرف بغداد (الربع الأول ، المركز المالي ونتائج الأعمال).
١٨- البيانات المالية لعام ٢٠٠٩ لمصرف دار السلام (الفصل الثاني ، المركز المالي ونتائج الأعمال) .
١٩- البيانات المالية لعام ٢٠١٠ لمصرف دار السلام (الفصل الأول ، المركز المالي ونتائج الأعمال) .
٢٠- التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠٠٨ .
٢١- التقرير السنوي لمصرف بغداد لسنة ٢٠٠٤ .
٢٢- التقرير السنوي لمصرف بغداد لسنة ٢٠٠٥ .
٢٣- التقرير السنوي لمصرف بغداد لسنة ٢٠٠٧ .
٢٤- التقرير السنوي لمصرف بغداد لسنة ٢٠٠٩ .
٢٥- التقرير السنوي لمصرف دار السلام لسنة ٢٠٠٢ .
٢٦- التقرير السنوي لمصرف دار السلام لسنة ٢٠٠٧ .
٢٧- التقرير السنوي لمصرف دار السلام لسنة ٢٠٠٨ .

سابعا : المصادر الأجنبية :

28- Coch ,timothy w. / bank management / printed in the United States of America /1988/ by the Dryden press, a division of holt, Rinehart and Winston, lnc.